



## كلمة

سعادة السفير / طارق محمد عبدالحى البناي

المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الرابع لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية  
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

مقر الأمم المتحدة – نيويورك  
13 أكتوبر 2023



السيد الرئيس،،،

بدايةً، يوّد وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد سلطنة عُمان الشقيقة بالإنابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

بالأصالة عن نفسي، ونيابةً عن وفد دولة الكويت الدائم، اسمحوا لي، أن أتقدّم بالتهنئة لدولة ليبيا الشقيقة على توليها رئاسة المؤتمر الرابع لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مؤكّدين على دعمنا اللا محدود نحو التوصل لنتائج إيجابية وملموسة من شأنها دفع هذا المسار المحوري لما نصبوا إليه جميعاً، وإثنا على ثقة وإيمان تامين، بأن خبرتكم وحكمتكم المشهود لهما، سعادة السفير/ طاهر السنّي، سيكونان خير عونٍ لكم في حسن إدارة وتيسير أعمال الدورة الرابعة لهذا المؤتمر، والبناء على المناقشات البناءة التي تمخّضت عن الدورات الثلاث السابقة.

هذا ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر على الرئاسة الناجحة لجمهورية لبنان الشقيقة في الدورة الثالثة للمؤتمر، وجُهدا الواضح والمُقدّر في هذا الشأن.



السيد الرئيس،،،

إنّ إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار  
الشامل في الشرق الأوسط، مُرادٌ وغايةٌ ليست بالسهلة، ولن تأتِ بين ليلةٍ  
وضُحاها، بل أنّ الأمر يتطلّب في المقام الأول، إرادةً سياسيةً جدّية، وتضافر  
وتكاتف الجهود الإقليمية والدولية، حيث أنّها مسؤولية جماعية تقع على عاتق  
الأطراف الموقعة على معاهدة حظر الانتشار النووي (191 دولة) وفقاً  
للقرارات الصادرة عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
لعام 1995.

وعطفاً على ما سبق، ولإيمان دولة الكويت المطلق بأهمية هذا المسعى،  
لقد انخرطت بلادي بكل إيجابية وفاعلية وتعاطٍ بنّاء في هذا الاتجاه، حيث  
حملت بلادي مسؤولية رئاسة الدورة الثانية للمؤتمر، والتي نجحنا من خلالها  
بدفع عجلته إلى الأمام من خلال اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة  
عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر،  
علاوةً على اعتماد تقريرٍ ختامي، ولم نستطع أن نُحقّق ذلك إلا من خلال  
تكاتف الجهود للدول المعنية بهذا المسار، وتساميتها عن الأمور الجانبية،  
والاختلافات الجيوسياسية، وهما الأمران اللذان من شأنهما استمرار التقدّم  
الذي نتطلّع إليه من الدورة الرابعة للمؤتمر.



ويستوجب علينا التذكير هنا، بأن قرار انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كان ولا يزال، جزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر المراجعة لعام 1995.

السيد الرئيس،، أيها الأخوات والإخوة ،،

إننا نعيش في عالم تزداد فيه تباينَ وجهاتِ النظر مع مرور كل دقيقة، وعالم أصبح واضحاً فيه تصاعد الوتيرة المُقلقة لسباق التسلح، ولكن وعلى الرغم من تلك الاختلافات والتحديات، الجميع مُتَّفِق على أنّ عدم تحقيق إنجاز في هذا المسار ستكون له تبعات وتداعيات تطول كافة بقاع الأرض، فليس هناك أحداً بمنأى عن هذا التهديد.

ومن هذا المُنطلق، لنكن في منتهى الشفافية والمصادقية مع بعضنا البعض، فهذه أول ركيزة نحو الوصول إلى الهدف المنشود، حيث أنّ إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يحتمّ توقُّر الرغبة السياسية من قبل الدول الأطراف ومن الدول الراحية في المقام الأول، فلم يُكُن من المقبول سابقاً، وجزماً لن يُكُن من المقبول الآن، أن يكون هناك استمرار لوجود أنشطة نووية سرية في منطقتنا، علاوةً على وجود



منشآت نووية في الشرق الأوسط خارج رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،  
لأنه وبكل بساطة، سينتج ذلك عن فناء تدابير بناء الثقة، مما سيؤدي إلى  
تقويض أمن وسلم المنطقة والعالم تبعاً.

ومن مبدأ الشفافية والمصارحة، فإن دولة الكويت تُرحب بأي تقدّم  
مُحرزٍ في مجال نزع السلاح، كما وأيضاً يُقلقها أيُّ إخفاقٍ في الامتثال  
للاللتزامات المُتفقِ عليها، والتجاهل المُتعمّد والمستمر لمناشدات المجتمع  
الدولي المتكررة والداعية لتحقيق عالمية معاهدات واتفاقيات متعددة في هذا  
المجال، وفي مقدّمتها معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب  
النووية، وإننا على يقين، بأن السبيل الأوحده، والمسار الأمثل، لضمان عدم  
استخدام الأسلحة النووية مجدداً، هو التخلص منها نهائياً.

ولذلك، تُعبّر بلادي عن خيبة أملها إزاء فشل مؤتمر المراجعة لمعاهدة  
عدم انتشار الأسلحة النووية للمرة الثانية على التوالي، وهما المؤتمرين التاسع  
لعام 2015 والمؤتمر العاشر لعام 2020، نحو التوصل إلى وثيقة ختامية...  
وندعوا كافة الدول الأعضاء إلى تضافر الجهود، وعدم تسييس المسار،  
والعمل الجاد والبنّاء في تقريب وجهات النظر حول التحديات التي نواجهها



معاً، سعياً لإيجاد حلولٍ مشتركة تدفع بنا للوصول إلى وثيقةٍ ختامية، شاملة ومتوازنة، خلال مؤتمر المراجعة الحادي عشر القادم.

السيد الرئيس،،،

سأختم برسالتين هامّتين، فالأولى هي التأكيد على إيماننا بأنّ الأمن والسلم الدوليين كانا ولا يزالان هما المحركان الأساسيان للنهضة والتطور والنمو والرخاء، ولا يمكن تحقيقهم في ظل وجود ما يزعزع الأمن والسلم الدوليين، كتحتدي القرارات الدولية وعدم الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية، حيث لا تنكر بلادي حق الدول في إنتاج وتطوير الطاقة النووية لاستخدامها بشكل سلمي، بعيداً عن استخدامها فيما يزعزع الأمن والسلم الدوليين.

أمّا الرسالة الثانية والختامية، وأتمنى بأن تتأملوا فيها وتتدبروها، لطالما كنّا ننادي بمشاركة كافة دول المنطقة في أعمال المؤتمر، حيث أنّ إسرائيل القوّة القائمة بالاحتلال هي الوحيدة من المنطقة التي لم تُشارك في أي نسخة من المؤتمر، بالإضافة إلى أنّها الطرف الوحيد الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار من دول المنطقة، ولكن حتماً وسأكررها لمن لم يسمعها، حتماً لن نقبل بمشاركة هذا الكيان الغاصب، ولا بحكومته غير



الإنسانية، فعلى الرغم من أنّ الهدف واحد، وهو رغبتنا الجادة في مشاركة كافة دول المنطقة، إلا أننا لن نتعامل مع هذه الحكومة التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فلن ننسى بأنه قد خرج، قبل أيام، وزير ينتمي إلى الحكومة الجبابة للكيان المحتل يقترح إسقاط قنبلة نووية على قطاع غزة، القطاع الذي يحتوي على أكثر من مليوني مدني، نصفهم أطفال ونساء، ولن نتغافل بأنّ هذا اعتراف من قبلهم بامتلاكهم لأسلحة نووية، وعليه، فإننا نشدد ونؤكد وسنعمل نحو ماورد في البند العاشر من القرار الصادر عن القمة العربية – الإسلامية المشتركة غير العادية، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، قبل يومين، حيث تم تكليف أمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بإنشاء وحدتي رصد إعلامية لتوثيق كل جرائم سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتُعري ممارساتها اللاشرعية واللاإنسانية.

شكراً السيد الرئيس...